

أزمة هيكلية:

تصاعد التحديات التي تواجه تماسك الاتحاد الأوروبي

كارن أبو الخير

المستشار الأكاديمي لشؤون العلاقات الدولية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

وفي مقدمة تلك التحديات تراجع النموالاقتصادي في أغلب دول القارة، بما فيها ألمانيا، واستمرار التداعيات المالية والاجتماعية لأزمة اليورو في دول جنوب القارة، وأبرزها اليونان، بالإضافة إلى تراجع الثقة الشعبية في المشروع الأوروبي، وفي النخب والأحزاب السياسية التي قادت المسيرة الأوروبية خلال العقود الماضية، وظهور أحزاب وتيارات سياسية تتبنى خطاباً شعبوياً مناهضاً إلى حد كبير لسيطرة مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

> يواجه الاتحاد الأوروبي جملة تحديات سوف تكون لها آثار على مساره المستقبلي، ومدى قدرته على تحقيق مزيد من الاندماج، خاصة على المستويات المالية والاقتصادية.

أولاً: تصاعد الخلافات البينية الأوروبية

تسود الانقسامات على الساحة السياسية فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية المتصاعدة، فبينما تدفع دول أوروبية مهمة، مثل فرنسا وإيطاليا بضرورة اتباع سياسات تحفز النمو، تصر ألمانيا على ضرورة مواصلة سياسات التقشف المالي التي تم فرضها على دول أوروبية متعددة، مثل اليونان وإسبانيا. من ناحية أخرى، هناك صعوبات كبيرة تواجه تحقيق التوافق حول اتفاقية تحرير التجارة المقترحة مع الولايات المتحدة، التي من المفترض أن تعطي اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي دفعة قوية.

ويواجه الاتحاد الأوروبي أيضاً مشكلة "إقناع" بريطانيا بالبقاء ضمن أعضائه، مع خلافات حول قضايا متعددة، منها تحديد نصيب المملكة المتحدة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، والتي تم الإعلان عن إعادة تقييمها أواخر أكتوبر 2014، لترتفع بشكل كبير ومفاجئ، ما دعا دافيد كاميرون للإعراب عن غضبه بشكل عنيف وعلني. كما فجرت محاولات بريطانيا اقناع دول الاتحاد الأوروبي بوضع قيود على حركة الأفراد والعمالة الأوروبية المهاجرة إلى بريطانيا اعتراضات شديدة من الدول الأوروبية الأخرى، ما دفع ميركل للإعلان عن عدم قبولها بمراجعة مبدأ أساسي من مبادئ الوحدة الأوروبية، أي مبدأ حرية حركة الأفراد، وأن بريطانيا بموقفها هذا "تقترب من نقطة اللاعودة" فيما يتعلق بوجودها داخل الاتحاد.

وفي هذا الصدد، يرجع موقف كاميرون إلى ضغوط سياسية داخلية، حيث تذهب دوائر معارضة إلى أن العمالة الأوروبية تأتي بحثاً عن المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة البريطانية، ما يضع عبئاً على الخزانة العامة، ويحرم مواطني الدولة نفسها من الاستفادة من هذه الامتيازات، وذلك على الرغم من أن دراسة صدرت في أوائل شهر نوفمبر 2014 عن جامعة بريطانية، أظهرت أن ما تدفعه العمالة الأوروبية



المهاجرة من ضرائب إلى الخزانة البريطانية يفوق بكثير تكلفة ما تحصل عليه من خدمات حكومية، مثل الخدمات التعليمية والصحية. وهو مؤشر جديد على أن القضايا التي تتعلق بالأجانب في المجتمعات الأوروبية يتم تناولها بقدر كبير من "التسييس"، والبعد عن الموضوعية.

ثانياً: صعود النزعات القومية وكراهية الأجانب

يرتبط التحدي المجتمعي للتماسك الأوروبي بصعود التيارات القومية وثقافة كراهية الأجانب عبر القارة الأوربية، حيث حذرت نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة في جنيف في 10 يونيو 2014 من تصاعد خطاب كراهية الأجانب من جانب النخب السياسية في بعض الدول الأوروبية، وحذرت من أن ذلك الخطاب قد يؤدي لحدوث انتهاكات لحقوق الأجانب، وسيادة عدم التسامح الديني والعنصرية والتمييز، واستدلت بيلاي على رأيها بالهجوم على معبد يهودي في بروكسل، وتصريحات يودو فويجت الرئيس السابق للحزب الوطني الديمقراطي الألماني، والذي قال إن "أوروبا هي قارة ذوي البشرة البيضاء ويجب أن تبقى كذلك".

ولا تنفصل حالة كراهية الأجانب عن أحداث الاعتداء العنصرية التي تكررت في عدد من العواصم الأوروبية، ففي أثينا تعرض مهاجر أفغاني للطعن في مارس 2013، بينما شهدت المجر تظاهرات حادة من مجموعات يمينية متطرفة ضد الغجر، كما تكررت حوادث الاعتداء على العمال الأتراك في ألمانيا من جانب عصابات من النازيين الجدد، ولايزال الجدل محتدماً في النرويج حول تعرض 67 شخصاً لأحداث عنف من جانب جماعة يمينية متطرفة.

وفي هذا الصدد أفادت دراسة صادرة عن الشبكة الأوروبية للتمييز في عام 2013 بأن شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة تصاعدت بصورة غير مسبوقة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، حيث كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة فريدريش إيبرت عن أن حوالي 40% من المشاركين في عدد من الدول الأوروبية أعربوا عن قلقهم من تزايد المهاجرين في أوروبا، كما عبر حوالي 50% ممن تم استطلاع آرائهم عن قلقهم من تزايد أعداد المهاجرين من الدول الإسلامية، وأشار 58% من المشاركين في الاستطلاع في المجر إلى أنهم لا يسمحون لأطفالهم بالاختلاط بأطفال من أصول أفريقية وفضل 46% ألا يجتمع أطفالهم مع أطفال من أصول يهودية.

وفي يناير 2014 ناقش البرلمان الأوروبي تقريراً حول العنصرية والتعصب في القارة الأوروبية، حيث تضمن التقرير إحصائيات على تصاعد جرائم الكراهية والعنصرية في القارة الأوروبية، ورصد التقرير تعرض نسبة تتراوح بين 16-32% من الغجر، وما بين 19-32% من الأفارقة للوقوع ضحية العنصرية والتمييز في الدول الأوروبية.

وفيما يتعلق بجرائم العنصرية وكراهية الأجانب، أكد التقرير أن تلك الجرائم وصل عددها إلى حوالي 5518 في السويد في عام 2013، وأنها استهدفت الغجر وذوي الأصول الأوروبية، وأشار التقرير إلى أن 57% إلى 74% من الأجانب والأقليات في دول الاتحاد الأوروبي يتعرضون لجرائم الكراهية والعنصرية وأن حوالي 75% من تلك الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها، وورد في التقرير أن خطاب الكراهية بات منتشراً في جميع أنحاء القارة الأوروبية، وأنه بات متداولاً بقوة في الأوساط السياسية وعبر الانترنت، مشيراً إلى أن وجود أحزاب يمنية متطرفة مثل "حزب الفجر الذهبي اليوناني المتطرف"، والنازيون الجدد في ألمانيا، ما أدى لزيادة الجرائم ضد الأقليات والمهاجرين في شتي أرجاء الاتحاد الأوروبي.

ولا تقتصر جرائم الكراهية على الاعتداء الجسدي على المهاجرين والأجانب والأقليات، وإنما تشمل التهديدات والاعتداءات الرمزية على غرار قيام مجموعة من المتطرفين من حزب الفجر الذهبي اليوناني في 18 أكتوبر 2014 بالاعتداء على المركز الثقافي العربي اليوناني في أثينا عقب قيامهم برسم صليب على الباب، وكتابة عبارات مهينة بحق المسلمين والعرب على الرصيف والحوائط وإلقاء رأس خنزير عند مدخل المركز الثقافي.

ولا ينفصل ذلك عن تصدر الأحزاب اليمنية المتطرفة لانتخابات البرلمان الأوروبي على غرار حزب الجبهة الوطنية الفرنسي، الذي تصدر نتائج الانتخابات الأوروبية في مايو 2014 عقب فوزه بحوالي 25% من الأصوات مقابل 20% لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية وحوالي 14% للحزب الاشتراكي، وهو ما لا ينفصل عن حصول حزب اليمين المتطرف الهولندي على 12% من الأصوات وحزب الفجر الذهبي اليوناني المتطرف على 10% من الأصوات، وحصول حزب الحرية في النمسا على 20% من الأصوات، في حين تمكن حزب الاستقلال اليميني المعادي للأجانب في بريطانيا من الحصول على 24 مقعداً من مقاعد بريطانيا البالغة 73 مقعداً في البرلمان الأوروبي، وحصل حزب التقدم اليميني المتطرف في النرويج على 29 مقعداً في الانتخابات الأوروبية، على الرغم من تورط قياداته في جرائم وانتهاكات بحق الأجانب والأقليات.

ثالثاً: تهديدات عودة روسيا لدول شرق ووسط أوروبا

تتفق تحليلات خبراء التحليل الواقعي على أن استعادة روسيا قوتها "الإمبراطورية" لا تتحقق من دون إبقاء أوكرانيا ضمن دائرة نفوذها، التي تسعى لتقنينها عبر تحالف اقتصادي "أوراسي" جديد يضم دول الجوار التي كانت سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفييتي، ومنها أوكرانيا، بل يذهب البعض إلى أن أولوية بوتين الأولى، بعد الحفاظ على سلامة الأراضي الروسية، إبقاء أوكرانيا تحت سيطرته لعدة عوامل، من أهمها أن أوكرانيا تمثل "مهد" قيام الدولة الروسية تاريخياً، وتتمتع بمكانة دينية أيضاً كموقع نشأة الكنيسة الأرثوذكسية التي يتبعها غالبية الشعب الروسي.

كما تمثل أوكرانيا الممر الرئيسي الذي تمر منه إمدادات الغاز الروسي إلى عدة دول أوروبية، وتمثل أيضاً أوكرانيا ودول شرق أوروبا الأخرى بالنسبة لروسيا "حائط الصد الأول"، ولا تستطيع الاستغناء عنها، يضاف إلى ذلك تمركز أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم، حيث تمثل هذه القاعدة المنفذ الأساسي له للوصول إلى البحر الأبيض، ومن ثم لم يكن استبعاد روسيا من أوكرانيا قابلاً للاستدامة والاستمرار.



وفي هـذا الصـدد تتبنـى بعـض دول وسـط أوروبـا، التـي كانـت سـابقاً جـزءاً مـن الكتلـة الشرقيـة، مثـل المجـر وجمهوريـة التشـيك، مواقـف تعـد أكـثر تحفظـاً فيـما يتعلـق بشـجب الموقـف الـروسي وتطبيـق العقوبـات، وتدعـو بشـكل صريـح لتجنـب المواجهـات وتفعيـل المسـار الدبلومـاسي، مـع "تفهـم" الدوافـع والمصالـح الروسـية فيـما يتعلـق بأوكرانيـا. في المقابـل، تتبنـى بولنـدا ودول البلطيـق موقفـاً شـديد التخـوف مـن الممارسـات الروسـية، وتحـذر مـن أن ممارسـاتها في أوكرانيـا قـد تتكـرر في دول أخـرى تضـم أيضـاً أقليـات معتـبرة تتحـدث اللغـة الروسـية.

كـما توجـد في لاتفيـا أقليـة كبـيرة تتحـدث الروسـية، وأن قسـماً كبـيراً منهـم يقـع في خانـة "غـير المواطنـين"، الذيـن يقيمـون في البـلاد، لكـن لا يتمتعـون ببعـض الحقـوق، مثـل التصويـت في الانتخابـات، وفي لاتفيـا أيضـاً حـزب مـوال لروسـيا، كان ترتيبـه الأول في الانتخابـات البرلمانيـة التـي جـرت في أكتوبـر 2014، ويزيـد مـن مخـاوف دول البلطيـق تصريحـات بوتـين مـن أن هنـاك ممارسـات "نازيـة" أصبحـت تتكـرر بشـكل روتينـي ضـد متحـدثي الروسـية في لاتفيـا وغيرهـا مـن دول البلطيـق، مـا قـد يسـتخدم كذريعـة للتدخـل وزعزعـة الاسـتقرار في هـذه الـدول مـن قبـل روسـيا. وكل ذلـك يصـب في اتجـاه رفـع درجـة التوتـر عـلى حـدود أوروبـا الشرقيـة مـع روسـيا.

يذكـر أن دول البلطيـق عضـوة في كل مـن الاتحـاد الأوروبي وحلـف الناتـو، وأن هنـاك تعهـدات مـن الرئيـس الأمريـكي أوبامـا بحمايتهـا ضـد أي اعتـداء.

أمـا بولنـدا، فقـد كانـت تحـت قيـادة رئيـس وزرائهـا السـابق دونالـد تاسـك، والـذي تـرك منصبـه في سـبتمبر 2014، وهـو مـن أشـد الناقديـن لروسـيا والمحذريـن مـن توجهاتهـا التوسـعية، لكـن رئيسـة الـوزراء الجديـدة، آيـوا كوباكـز، طالبـت بإعـادة صياغـة السياسـة الخارجيـة للبـلاد، وأخـذت موقفـاً أقـل تشـدداً تجـاه روسـيا، متخوفـة مـن أن تصبـح بولنـدا منعزلـة داخـل أوروبـا بسـبب مواقفهـا المتشـددة. وكانـت بولنـدا قبيـل سـبتمبر 2014 قـد طالبـت باتخـاذ القـوى الغربيـة والأوروبيـة عقوبـات أكـثر تشـدداً إزاء روسـيا، وهـو مـا رفضتـه القيـادة الأوروبيـة، كـما طالبـت بتجـاوز اتفاقيـة عـام 1997 بـين حلـف الناتـو وروسـيا، ومبـدأ العلاقـات السـلمية، ووجـه دبلوماسـيون بولنديـون انتقـادات عنيفـة لألمانيـا واتهامهـا بمراعـاة المصالـح الروسـية، عوضـاً عـن الحـرص عـلى تهدئـة مخـاوف جيرانهـا وحلفائهـا. ويلاحـظ أنـه مـن قبـل التحـول السـياسي الداخـلي في بولنـدا كانـت جـولات المفاوضـات الأخـيرة بقيـادة ألمانيـة، لا تشـتمل عـلى مشـاركة بولنديـة.

وتتخـوف الـدول التـي تقـف عـلى خـط المواجهـة المبـاشرة مـع روسـيا مـن تحـول اهتـمام الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبيـة الكـبرى إلى المواجهـة العسـكرية مـع "داعـش" في الـشرق الأوسـط، وتراجـع اهتمامهـا بالقضيـة الأوكرانيـة، خاصـة مـع سـيادة منطـق عـدم جـدوى المواجهـة العسـكرية في حسـم الموقـف هنـاك. ويبـدو أن هنـاك اتجاهـاً لـدى ألمانيـا بشـكل خـاص للتوجـه إلى أطـراف خارجيـة لهـا علاقـات وثيقـة مثـل الصـين، للعـب دور الوسـاطة بـين أوروبـا وروسـيا فيـما يتعلـق بهـذه القضيـة، نظـراً لوجـود مصالـح كبـيرة لهـا لـدى الطرفـين. لكـن الصـين لم تظهـر حتـى الآن اسـتعداداً للعـب مثـل هـذا الـدور.

رابعاً: هل تنجح ألمانيا في الحفاظ على التماسك الأوروبي؟

تعـد ألمانيـا بمنزلـة القـوة الدافعـة التـي حافظـت عـلى تماسـك منطقـة اليـورو في ظـل أزمـة طاحنـة هـددت تماسـك المـشروع الأوروبي كلـه، وكـما وضـح مـن التفاعـلات المتعلقـة باختيـار القيـادات الأوروبيـة الجديـدة، فـإن لهـا تأثـيراً أساسـياً عـلى كل مـا يؤخـذ مـن إجـراءات داخـل مؤسسـات الاتحـاد الأوروبي، لكـن الأنظـار تتجـه الآن إلى ألمانيـا للعـب دور أكـبر في قيـادة أوروبـا للخـروج مـن أزماتهـا المتصاعـدة.

وتركـز اهتـمام ألمانيـا في العقـود التـي تلـت إعـادة توحيدهـا عـلى هدفـين؛ إزالـة آثـار الانقسـام عـلى المجتمـع والاقتصـاد الألمـاني، وطمأنـة الـدول الأوروبيـة أن ألمانيـا لـن تعـود بـأي حـال مـن الأحـوال إلى السياسـات التـي تسـببت في انـدلاع حربـين عالميتـين.

ووجـدت ألمانيـا في الاتحـاد الأوروبي، والوحـدة الأوروبيـة الموحـدة، الوسـيلة الفعالـة لتحقيـق الهدفـين. فعـلى الرغـم مـن أن ألمانيـا تحملـت تكلفـة باهظـة مـن أجـل تحقيـق الإصـلاح الاقتصـادي والسـياسي في نصفهـا الشرقـي، والـذي تحملـه الشـعب الألمـاني كلـه، فـإن السـوق الأوروبيـة الموحـدة دعمـت الاقتصـاد الألمـاني، موفـرة لـه الفرصـة لتنميـة صادراتـه وصعـوده مـرة أخـرى إلى صـدارة الاقتصـادات الأوروبيـة. مـن ناحيـة أخـرى، دللـت ألمانيـا مـن خـلال عضويتهـا في الناتـو، واهتمامهـا بدعـم الوحـدة الأوروبيـة، عـلى أنهـا لا ترغـب في أن تعـاود ممارسـة دور "القـوة الإقليميـة المهيمنـة"، وعـززت ألمانيـا ذلـك بإقرارهـا المسـتمر لمسـؤولياتها التاريخيـة عـن الممارسـات النازيـة المتطرفـة، وعملهـا الدائـم عـلى منـع ظهـور حـركات سياسـية مشـابهة في العـصر الحديـث.

واسـتندت السياسـة الخارجيـة الألمانيـة إلى مـا أسـماه البعـض "الواقعيـة الاقتصاديـة"، حيـث كان دعـم قدراتهـا الاقتصاديـة، وفتـح أسـواق جديـدة لصادراتهـا هـو الدافـع الأسـاسي، كـما أن الدعـم التنمـوي والمسـاعدات الإنسـانية، ونقـل الخـبرات ودعـم القـدرات كانـت أدواتهـا الأساسـية في ممارسـة التأثـير عـلى السـاحة الدوليـة. أدى ذلـك إلى بعـض الخلافـات مـع شركائهـا في حلـف الناتـو وأوروبـا، حيـث إن هنـاك عزوفـاً ألمانيـاً شـديداً عـن المشـاركة في أي عمليـات عسـكرية، مثـل تدخـل الناتـو في ليبيـا، أو العمليـات ضـد "داعـش".

مـن ناحيـة أخـرى، توجـد المصالـح الاقتصاديـة علاقـات قويـة لألمانيـا مـع دول لهـا مواقـف متناقضـة مـع المبـادئ الأوروبيـة، ومنهـا الصـين. وكثـيراً مـا تعرضـت ألمانيـا للانتقـاد لأنهـا تغلـب مصالحهـا الاقتصاديـة مـع الصـين عـلى المواقـف مـن قضايـا تتعلـق بالمبـادئ الأوروبيـة، مثـل قضايـا حقـوق الانسـان. إن كان النقـد الأوروبي قـد تراجـع في هـذا الصـدد مـع تسـابق كبريـات الـدول الأوروبيـة، مثـل فرنسـا وبريطانيـا، عـلى توثيـق العلاقـات التجاريـة والاسـتثمارية مـع الصـين.

المثـال الأبـرز للتناقـض بـين المصالـح الألمانيـة والأوروبيـة هـو الموقـف الألمـاني مـن روسـيا؛ فألمانيـا لهـا علاقـات تجاريـة وثيقـة بروسـيا، كـما أنهـا تعتمـد عليهـا بشـكل كبـير فيـما يتعلـق بأمـن الطاقـة. وقـد دفـع ذلـك الـدول الأوروبيـة والولايـات المتحـدة لإعطـاء ألمانيـا الـدور القائـد في التحـاور مـع موسـكو بشـأن الأزمـة الأوكرانيـة. وإلى وقـت قريـب، كانـت النخبـة الاقتصاديـة في ألمانيـا هـي التـي لهـا



أكبر التأثير على السياسة الخارجية في هذا الصدد. لكن من ناحية أخرى، فإن الشعب الألماني ليست لديه صورة إيجابية عن روسيا، كما أن الشعور السلبي تجاهها قد تصاعد بسبب ممارساتها في أوكرانيا، مع تصاعد الضغوط من الولايات المتحدة ودول أوروبية لأن تأخذ ألمانيا موقفاً أكثر صرامة تجاهها.

في هذا الإطار، أصبح على المستشارة الألمانية ميركل، التي تضطلع شخصياً بهذا الملف، وبالسياسة الخارجية الألمانية بشكل عام، أن تعيد النظر في سياستها، والمعروف عن ميركل أنها تتعامل بشكل هادئ ومتحفظ مع كل الأزمات التي واجهتها على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وأنها تأخذ ما تحتاج من وقت للتوصل إلى قرار يأخذ في الاعتبار كل الأبعاد الداخلية والخارجية.

وفي السياق ذاته كشفت التسريبات المتعلقة باجتماعات القادة الغربيين حول أزمة اليورو أن ميركل تعرضت لضغوط شديدة من أوباما فيما يتعلق بضرورة أن تلعب ألمانيا دوراً محورياً في انقاذ الدول المتعثرة، خاصة اليونان من أزمتها. ما رأته ميركل ضغطاً "غير عادل"، لأن الرأي العام في بلادها كان ضد تقديم العون لهذه الدول التي آثرت استخدام "الطريق السهل" في معالجة مشاكلها، حيث اتجهت للاستدانة ولتبديد مواردها في انفاق غير رشيد، بينما الشعب الألماني تحمل مشاق سياسات التقشف والإصلاح الهيكلي ليصل بالاقتصاد إلى بر الأمان، لكن ميركل استطاعت التوصل إلى صياغة تساعدها في تجاوز الاعتراضات الداخلية، قانونياً وسياسياً، وتمكنها من انقاذ مشروع اليورو، وإن بشروط قاسية على الكثير من الشعوب الأوروبية.

تواجه ألمانيا حالياً تحدياً مماثلاً، فعلى ميركل من ناحية إعادة النظر في سياسات التقشف التي فرضتها على أوروبا في ظل التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده القارة، والذي طال ألمانيا نفسها، والذي يبدو أن العقوبات الأوروبية على روسيا تزيده سوءاً. من ناحية أخرى، تواجه ميركل ضغوطاً متصاعدة لتغيير موقفها "المنفتح" على التواصل مع روسيا، وتغليب المقاربة الدبلوماسية في التعامل مع الأزمة الأوكرانية.

لكن في هذا الإطار، لا تتمتع ألمانيا بالقدرة نفسها على المناورة والتأثير، حيث أظهرت تقارير حديثة مدى ضعف قدرات ألمانيا العسكرية، ما يجعلها غير مؤهلة للعب دور محوري في أي مواجهة عسكرية، كما أنه من الواضح أن الولايات المتحدة ترى أنه على أوروبا التعامل مع هذه الأزمة، وهي ليست على استعداد لتحمل الشطر الأكبر من تبعات مواجهة عسكرية في أوروبا. وعلى الرغم من أن تصريحات ميركل تجاه روسيا تأخذ منحى أكثر تشدداً في الآونة الأخيرة، فإن ذلك لم يكن له أي تأثير على روسيا، والانفصاليين في شرق أوكرانيا، الماضين في إجراءات، مثل الانتخابات الأخيرة، والتي اعترفت روسيا بنتائجها، والتي تعزز من انفصال هذه المناطق عن الدولة الأوكرانية. كما أن روسيا تصعد بشكل عام من المواجهة بالتلويح بعدم مواصلة الانخراط في قضايا مهمة مثل عدم الانتشار النووي.

وتذهب المقاربة التقليدية لثقل ألمانيا في النظام العالمي إلى أنها "كبيرة على أوروبا، صغيرة على العالم"، أي أن صعود قوتها يهدد الأمن على الساحة الأوروبية، لكنه لا يؤهلها لأن تلعب دوراً مؤثراً على الساحة العالمية، الوضع يبدو مختلفاً بعض الشيء اليوم، فألمانيا هي "القوة التي لا غنى عنها" لإنقاذ المشروع الأوروبي، وهو الدور الذي لا تملك أية دولة أوروبية حالياً مقوماته، وبالتالي فقوتها في صالح الاتحاد الأوروبي، إذا ما اضطلعت بدورها في الحفاظ على تماسك الموقف الأوروبي تجاه روسيا، وفي مواجهة مواقف داخلية تؤيد رفع العقوبات.

> يرتبط التحدي المجتمعي للتماسك الأوروبي بصعود التيارات القومية وثقافة كراهية الأجانب عبر القارة الأوروبية، حيث حذرت ناڤي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة في جنيف في 10 يونيو 2014 من تصاعد خطاب كراهية الأجانب من جانب النخب السياسية في بعض الدول الأوروبية

وفي المجمل ترتبط قدرة الاتحاد الأوروبي على التماسك وتجاوز هذه التحديات بنجاح قياداته في موازنة تأثير اتجاهين متصاعدين، أولهما يمكن أن نسميه "عودة التاريخ"، أو عودة التنافس والتباين بين المصالح والرؤى "القومية" على الساحة الأوروبية، والثاني هو تصاعد الإحساس أو الارتباط بهويات مناطقية أو إثنية أو قومية، والذي يهدد ليس فقط تماسك المشروع والهوية الأوروبية، بل يدفع أيضاً إلى ظهور نزعات انفصالية تهدد تماسك بعض الدول، مثل الدعوة إلى انفصال إقليم كاتالونيا في إسبانيا، والدعوة التي لاتزال نشطة لانفصال اسكتلندا عن المملكة المتحدة.